

Distr.: General  
3 June 2016  
Arabic  
Original: English



اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة  
المعني بالإسكان والتنمية الحضرية  
المستدامة (الموئل الثالث)  
الدورة الثالثة  
سورابايا، إندونيسيا، ٢٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

## الاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن الطاقة المستدامة والمدن

### مذكرة من الأمانة

تحيل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية المستدامة (الموئل الثالث) طيه الوثيقة الختامية للاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن الطاقة المستدامة والمدن، المعقود في أبوظبي في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## الوثيقة الختامية للاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن الطاقة المستدامة والمدن

### أولا - مقدمة

١ - يجب أن تكون الطاقة المستدامة محور تركيز الخطة الحضرية الجديدة المزمع اعتمادها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المقرر عقده في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. فالمدن اليوم تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من استهلاك الطاقة على الصعيد العالمي وتساهم بنسبة معادلة تقريبا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة. وهي أيضا تؤوي الملايين من فقراء المناطق الحضرية الذين تعوزهم إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الأساسية. ولذلك فإن توفير الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة في المدن سيكون ضروريا لإعمال اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢ - فأمام المدن فرصة سانحة غير مسبوقة لإحداث تحول في مجال إنتاج الطاقة والإمداد بها واستخدامها وتخليص هذا المجال من الكربون، وتعزيز قدرته على التكيف. وبفضل أوجه التقدم الباهرة في نماذج التكليف والأعمال التجارية لم تعد الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الناجمة من حيث استخدام الطاقة خيارا سليما بيئيا فحسب، بل أصبحت أيضا إمكانية جذابة من الناحية المالية لطائفة واسعة ومتزايدة من أصحاب المصلحة في المناطق الحضرية. فعلى سبيل المثال، انخفضت أسعار أجهزة الطاقة الشمسية الكهروضوئية بنسبة ٨٠ في المائة في السنوات الخمس الماضية. وهذه الخيارات الجديدة تبرز بوصفها أحد أهم التغييرات الملحوظة في المعالم الحضرية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

٣ - ومن أجل بحث هذه الفرصة، استضافت الإمارات العربية المتحدة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة وأمانة الموئل الثالث اجتماعا مواضيعيا بشأن الطاقة المستدامة والمدن في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ خلال أسبوع أبو ظبي للاستدامة، وهو أكبر تجمع سنوي في العالم بشأن الطاقة النظيفة. وقد اجتمع الوزراء والمسؤولون الحكوميون على الصعيدين الوطني ودون الوطني وممثلو القطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى، من أجل توضيح الطريقة التي يمكن بها للخطة الحضرية الجديدة تسريع الاستفادة من حلول الطاقة المستدامة وتحقيق المواءمة مع الأهداف الإنمائية والمناخية التاريخية التي حددها المجتمع الدولي.

٤ - وجمعت توصياتهم بشأن الإجراءات المراد اتخاذها في شكل إعلان، وضع صيغته النهائية فريق استشاري أنشئ في إطار الاجتماع المواضيعي ويتألف من أعضاء يمثلون جميع الجهات المعنية الرئيسية. وإعلان أبو ظبي هذا، الوارد في الفرع ثالثاً أدناه، بمثابة مساهمة رسمية في إعداد المسودة الأولى للخطة الحضرية الجديدة. ولبيان السياق، فإن هذا الإعلان مسبق. بمعلومات أساسية موجزة في الفرع الثاني أدناه.

## ثانياً - سياق الطاقة المستدامة في المدن

٥ - عقد الاجتماع المواضيعي في سياق اتفاق باريس واعتماد خطة عام ٢٠٣٠. وقد صاغ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في دورته الحادية والعشرين، رؤية عالمية للتخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية وأقر بضرورة إزالة الكربون من الاقتصاد، في الوقت الذي جرى فيه تكريس الطاقة المستدامة في الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة وبصورة غير مباشرة في الأهداف الأخرى، مثل الهدف ١٣ المتعلق بتغير المناخ. ويشكل الاجتماع المواضيعي صلة حيوية بين الممثل الثالث والعمليات الجارية في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبين الأهداف، ويمكن أن ييسر المواءمة المواضيعية وتحقيق أهدافها.

٦ - وهناك مدن عديدة في جميع أنحاء العالم تعكف على تنفيذ تدابير في مجال الطاقة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في اتفاق باريس وخطة عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المدن يمكن أن تجني من ذلك مكاسب اقتصادية في الأجلين القصير والطويل. وهناك أدلة على أن الطاقة المستدامة هي أرخص من البدائل الأخرى في عدد كبير ومتزايد بسرعة من البلدان والسياقات، حتى قبل أخذ العوامل الخارجية في الحسبان. وعلى هذا الأساس، أصبحت مصادر الطاقة المتجددة هي التكنولوجيا المهيمنة بالنسبة للإضافات الجديدة في مجال توليد الطاقة، الأمر الذي يشكل تحولا لم يكن متوقعا حتى في الآونة الأخيرة، فضلا عن أن يكون متوقعا أثناء مؤتمر الممثل الثاني. وعندما تحتسب الفوائد المحتملة الأخرى، من قبيل تحسين الصحة من خلال خفض التلوث، وتخفيف حدة الفقر، وإيجاد فرص العمل، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز إمكانية الحصول على المياه والغذاء، والحد من النفايات، وتقليل حركة المرور، وضمان أمن الإمدادات، فإن مبررات الأخذ بالطاقة المستدامة في المدن تكون أكثر إقناعا. ومع توقع استمرار الانخفاض في تكاليف تكنولوجيات الطاقة المتجددة، فإن الجدوى التجارية لنشر هذه التكنولوجيات ستستمر إلى ما بعد الممثل الثالث.

٧ - وتتسع حافظة حلول الطاقة المستدامة على جانبي العرض والطلب معا. وسيصبح توليد الكهرباء الموزعة سمة رئيسية للمدن الجديدة والقائمة، حيث سيكون مكتملا لمحطات الطاقة المستدامة التي ترقى إلى مستوى مرافق الطاقة، التي تقع في كثير من الأحيان خارج المدن. كما تتيح محطات التوليد المزدوج للطاقة والحرارة وشبكات الطاقة على مستوى المقاطعات المرونة والتخزين اللازم لإدماج حصة متزايدة من مصادر الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين كفاءة استخدام الطاقة من خلال تجميع الطلب، وزيادة حجم مصادر الإنتاج واستخدام الحرارة المهدرة. وتمكن الشبكات الذكية من تحقيق مكاسب كبيرة من حيث الكفاءة في استخدام الطاقة والقدرة على التكيف، ويمكن للنقل الكهربائي، عندما يستند إلى الطاقة المتجددة، أن يحدث أثرا كبيرا في البصمة الكربونية في قطاع النقل الحضري. وفي العديد من المدن في البلدان النامية، من شأن الحصول على الوقود الأنظف والمعدات ذات الكفاءة في استخدام الطاقة لأغراض الطهي والتدفئة لفائدة الأسر المعيشية، التي لا تزال تعتمد إلى حد بعيد على الكتلة الأحيائية، أن يساعد على التغلب على التحديات الإنمائية المتعددة مثل التلوث الموجود داخل المباني وخارجها. وينطوي التعجيل بتحسين كفاءة استخدام الطاقة في جميع قطاعات الاقتصاد على فوائد إنمائية متعددة، وهو ما يشكل حجر الزاوية في بلوغ الأهداف المناخية. وتمكن التكنولوجيات الجديدة والنماذج التجارية والنهج السياسية أيضا من تحويل النفايات التي لا مفر منها إلى طاقة، بما في ذلك فائض الحرارة والحرارة المهدرة المنخفضة الجودة المتأتية من نظم المدينة ومن الصناعة، وتحسين إدارة العلاقة بين الموارد الأخرى، مثل المياه.

٨ - وتصبح الحكومات المحلية، عندما تسند إليها المسؤوليات المناسبة، مهياً تماماً لتشجيع الطاقة المستدامة، والتمكين من استخدامها وقياسها وتنظيمها، فضلا عن توفير المعلومات التي يُسترشد بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بخيارات نشر الطاقة، بما في ذلك التكيف مع التكنولوجيات الجديدة والاحتياجات المتغيرة من الطاقة والتحسُّب لها. وحتى المدن التي لا تتحكم مباشرة في توليد الطاقة يمكنها أن تتحكم في الهياكل الأساسية المحلية والقوانين التي يمكن أن تحفز الطاقة النظيفة في قطاعات الاستخدام النهائي، مثل المباني أو الصناعة أو النقل أو النفايات أو الصرف الصحي. ويمكن للبلديات أيضا ترشيد أنماط استخدام الأراضي من أجل زيادة جدوى حلول الطاقة. ويمكن للمدن أيضا، باعتبارها جهات مشترية رئيسية للطاقة، أن تفضل شراء الطاقة المستدامة، فتساهم بذلك في زيادة تنشيط الاستثمار.

٩ - ولا تزال هناك تحديات كبيرة تظهر في شكل حواجز السوق، وأطر سياسات غير ملائمة، وعدم تمكين المدن من إدارة الطاقة، ونقص التمويل، فضلا عن محدودية القدرة على

التخطيط والتنفيذ. وينطبق هذا بصفة خاصة على المجتمعات المحلية الفقيرة والضعيفة وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث يفتقر المواطنون بصورة مفرطة إلى خدمات الطاقة الحديثة. ومبررات تخفيف الفقر في هذا السياق مقنعة. ويمثل تحسين الوصول إلى مصادر الطاقة المستدامة لاستخدامها في أجهزة الطهي والتدفئة والأجهزة الكهربائية واحد من أسرع السبل لتحسين الصحة والإمكانات الاقتصادية والكرامة الإنسانية.

### ثالثاً - إعلان أبو ظبي بشأن الطاقة المستدامة والمدن

نحن، ممثلي الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، المشاركون في الاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن الطاقة المستدامة والمدن، المعقود في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ خلال أسبوع أبو ظبي للاستدامة،

١ - نوصي بأن يجعل مؤتمر الموئل الثالث الطاقة المستدامة جزءاً لا يتجزأ من الخطة الحضرية الجديدة؛

٢ - نسلّم بأهمية مراعاة منظور كلي على نطاق المنظومة يراعي مصالح الفقراء وبأهمية زيادة إدماج الاعتبارات المتعلقة بالطاقة المستدامة في التخطيط للمدن وإدارتها، بما في ذلك من خلال استخدام قياسات الأداء في مجال إنتاج الطاقة واستهلاكها في القرارات المتعلقة بتقسيم المناطق والتخطيط لاستخدام الأراضي، والتصاريح، والمباني الأساسية، والنقل؛

٣ - نسلّم أيضاً بأهمية وضع نهج لإقامة روابط في السياق الحضري، من قبيل الإدارة المتكاملة لقطاعات الطاقة والمياه والنفايات والنقل والمواد الغذائية من أجل تحسين الكفاءات وسبل الوصول والبصمات الكربونية؛

٤ - نقر بضرورة توثيق التعاون بين المدن والمرافق العامة والحكومات الوطنية ودون الوطنية من أجل ضمان تحقيق أهداف الطاقة المستدامة على وجه السرعة وبطريقة فعالة من حيث التكلفة؛

٥ - نشدد على أن الإجراءات التالية تقدم أمثلة على السبل الفعالة لبلوغ أهداف الطاقة المستدامة على الصعيد المحلي، التي يمكن أن تقرها الخطة الحضرية الجديدة:

(أ) تشجيع ودعم أهداف الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة والحصول على الطاقة لجميع القطاعات على مستوى المدن، بما في ذلك التدفئة والتبريد

والنقل والكهرباء، مما يساهم في تحقيق التطلعات والغايات المدرجة في الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية المستدامة والواردة في المساهمات المقررة المحددة وطنياً؛

(ب) وضع خطط متكاملة للطاقة والانبعاثات على نطاق المدن، تشمل النقل والمباني وتوليد الطاقة والتدفئة والتبريد والحرارة المهدرة والنفايات الصلبة والسائلة؛

(ج) اعتماد أطر سياساتية وتنظيمية مكرسة للتمكين من نشر حلول الطاقة في المناطق الحضرية، مثل الأنظمة المتعلقة بالربط بالشبكات التي تسمح بتركيب نظم للطاقة الشمسية وللتوليد المزدوج للطاقة على أسطح المباني من شأنها أن تزود شبكات الطاقة المركزية أو المحلية، بما في ذلك المساكن غير النظامية؛

(د) استحداث متطلبات تسخين المياه بالطاقة الشمسية؛

(هـ) وضع تدابير، من قبيل أهداف الحد الأدنى من استخدام الطاقة أو تعريفات دنيا للتدفئة التي تعكس تكاليف الربط ودرجة ضمان الإمداد، من أجل تهيئة بيئة مواتية لتحويل الحرارة المهدرة إلى طاقة مفيدة؛

(و) وضع بروتوكول لتحديد أو رسم خريطة المصادر الرئيسية للحرارة المهدرة والطلب المرتفع على التدفئة والتبريد في المدن، إلى جانب وضع خطط للتدفئة والتبريد في المدن؛

(ز) استحداث رسوم إلزامية ومنفذة للتخلص من النفايات الصلبة البلدية بغية الحد من النفايات وتحفيز حلول تحويل النفايات إلى طاقة بالنسبة للمواد غير القابلة لإعادة التدوير؛

(ح) استحداث معايير وتقييمات وعلامات إلزامية دنيا متعلقة بأداء الطاقة من أجل تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في المباني والمعدات والأجهزة، وبخاصة وحدات الإضاءة والتدفئة وتكييف الهواء، وخفض استهلاك الطاقة؛

(ط) سن تدابير بشأن كفاءة استخدام الطاقة في المباني تأخذ في الاعتبار عنصر الكفاءة في إمدادات الطاقة وهدف الحد من الطاقة الأولية الأحفورية، من خلال تشجيع مصادر الطاقة المتجددة، على سبيل المثال؛

(ي) التوسع في استخدام النقل غير المعتمد على الوقود الأحفوري، مثل النقل العام المعتمد على الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية، فضلاً عن زيادة استخدام أشكال أخرى من التنقل بوسائل مراعية للبيئة ووسائل النقل غير الآلية؛

- (ك) استخدام تدابير التخطيط الرامية إلى تحسين الكثافة والترانس وموصولية الشوارع في المدن دعماً لتوفير خدمات الطاقة والنقل على نحو يتسم بالكفاءة؛
- (ل) وضع استراتيجيات على مستوى المقاطعات، مثل مزيج من تحسينات كفاءة الطاقة المتصلة بالمباني (نظم التدفئة والعزل) وإنتاج الطاقة اللامركزي (الطاقة الشمسية والريحية والحرارية الأرضية والكتلة الأحيائية والطاقة المائية والحرارة الصناعية أو الحرارة المهذرة من الصناعة والتجارة والأسر المعيشية) وكفاءة النظم وتكامل مصادر الطاقة المتجددة الواسعة النطاق من خلال شبكات التدفئة والتبريد على مستوى المقاطعات (بما في ذلك التوليد المزدوج والحرارة المهذرة ومصادر الطاقة المتجددة الواسعة النطاق والتخزين الحراري)؛
- (م) إنشاء أفرقة عاملة مشتركة بين عدة قطاعات مؤلفة من المخططين الحضريين وممثلي المجتمع المحلي وموردي الطاقة من أجل العمل على وضع الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين الحصول على الطاقة المستدامة في المدن وفي الأحياء المنخفضة الدخل؛
- (ن) النظر في آثار التدابير المتخذة في مجال الطاقة بشأن القضايا الاجتماعية، مثل اللامساواة والفقر والعدالة البيئية والحصول على الخدمات؛
- (س) استحداث أطر للشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل زيادة الموارد المالية والخبرة لصالح الهياكل الأساسية والخدمات المتعلقة بالطاقة المستدامة؛
- (ع) استحداث نظم لتسعير الطاقة تثني عن الهدر في استخدام الطاقة، وتهيئة فرص متكافئة لتكنولوجيات الطاقة المستدامة، وتحول الاستهلاك إلى فترات توافر أكبر قدر من الطاقة المستدامة بتكلفة ميسورة والاحتباس من الآثار السلبية على المستهلكين ذوي الدخل المنخفض؛
- (ف) استخدام بروتوكولات ونظم محاسبة توضح تكاليف دورة حياة مختلف خيارات الطاقة ومنافعها المشتركة من أجل تحقيق النتائج في مجال الصحة العامة والصحة البيئية والتنمية الاقتصادية وزيادة القدرة على التكيف وغيرها؛
- (ص) سن السياسات المتعلقة بإجراءات الشراء العامة في مجال الطاقة المستدامة من جانب الحكومات المحلية من أجل الحد من الآثار البيئية والبصمات الكربونية وتعزيز نمو السوق؛
- (ق) وضع استراتيجيات على نطاق المدن من أجل تحسين مرونة نظام الطاقة المحلي، بما في ذلك زيادة استخدام الموارد المحلية وتخزين الطاقة على المستوى المحلي وإنتاج الطاقة الموزعة القادر على توفير الطاقة والحرارة الاحتياطية في حالات الطوارئ للمباني الحيوية، مثل المستشفيات وملاجئ الطوارئ؛

- ٦ - **نشجع أيضا** الشبكات الوطنية والإقليمية والدولية والشراكات بين المدن ومع المدن، وكذلك بين المدن الكبيرة والمناطق المحيطة بها، على تعزيز حلول الطاقة المستدامة؛
- ٧ - **نشجع أيضا** الحكومات الوطنية على صوغ توجيهات وأنظمة تخطيطية واضحة تحول الحكومات المحلية ولاية اتخاذ إجراءات بشأن الطاقة، مثلا في مجالات وضع خطط رئيسية ورسم خرائط للطاقة، وتوفير خدمات الطاقة وقوانين البناء؛
- ٨ - **نسلم** بالحاجة الملحة إلى الأخذ بنهج مبتكرة للتمويل، من قبيل الصناديق المتجددة المملوكة للمدن، مع التركيز على الحد من مخاطر الاستثمار الخاص، بما في ذلك هياكل التمويل، وكذلك نماذج الملكية والحوكمة وتعزيز قدرة مسؤولي المدينة على تصميم برامج الطاقة وتنفيذها ورصدها والإبلاغ عنها؛
- ٩ - **نشجع على** النظر في تحسين سلطة المدن وأهليتها لأخذ قروض وتسديدها أو الوصول إلى المصادر الأخرى لتمويل برامج الطاقة وهياكلها الأساسية؛
- ١٠ - **نشجع** الحكومات أيضا على تعميم مراعاة أهداف الاستثمار في الطاقة المستدامة في المصارف الإنمائية الوطنية القائمة وفي مصارف الاستثمار الأخضر ذات رؤوس الأموال العامة؛
- ١١ - **نهيئ** بالأوساط الإنمائية أن تدعم نشر الطاقة المستدامة في المدن في البلدان النامية، وبخاصة بغية تيسير الاستثمار الخاص، مع السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة؛
- ١٢ - **ندعو** إلى التعهد بالتزامات ببناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، ولا سيما في البلدان النامية، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا من حلول الطاقة الحضرية المستدامة؛
- ١٣ - **نوصي** بمزيد من الالتزامات باتخاذ تدابير غير تكنولوجية لدعم التحولات السلوكية، من قبيل تقاسم المعارف وتنظيم الحملات الإعلامية، وننوه بما للمشاركة المجتمعية والتثقيف المجتمعي من دور هام في فهم قضايا تغير المناخ والتحول في مجال الطاقة؛
- ١٤ - **نشدد** على الحاجة الماسة إلى الالتزام بإدماج البعد الجنساني للطاقة المستدامة في التخطيط الحضري، وتنفيذ مبادرة الطاقة المستدامة، بما في ذلك من خلال تدابير من قبيل الإبلاغ عن بيانات مصنفة حسب نوع الجنس بشأن الحصول على الطاقة والتمويل من أجل الطاقة، فضلا عن العمالة في قطاع الطاقة؛
- ١٥ - **نلزم أنفسنا** بتعزيز المبادئ والإجراءات المبينة في هذا الإعلان في سياق الصيغة المقبلة للخطة الحضرية الجديدة في الموئل الثالث.